

Distr.: General
29 September 2012
Arabic
Original: English

الجمعية العامة



الدورة السابعة والستون

البند ١٩ من جدول الأعمال المؤقت*

متابعة وتنفيذ نتائج المؤتمر الدولي لتمويل التنمية

لعام ٢٠٠٢ والمؤتمر الاستعراضي لعام ٢٠٠٨

متابعة وتنفيذ توافق آراء مونتيري وإعلان الدوحة بشأن تمويل التنمية

تقرير الأمين العام**

موجز

عملاً بقرار الجمعية العامة ١٩١/٦٦، يقدم هذا التقرير تقييماً سنوياً لحالة تنفيذ توافق آراء مونتيري وإعلان الدوحة بشأن تمويل التنمية. ويعرض التقرير أحدث ما استجد من تطورات في إطار كل من المجالات المواضيعية الستة وهي: تعبئة الموارد المالية المحلية من أجل التنمية؛ وتعبئة الموارد الدولية من أجل التنمية؛ الاستثمار المباشر الأجنبي والتدفقات الخاصة الأخرى؛ والتجارة الدولية بوصفها محركاً للتنمية؛ وزيادة التعاون المالي والتقني الدولي لأغراض التنمية؛ والديون الخارجية؛ ومعالجة المسائل النظامية: تعزيز تماسك واتساق النظم النقدية والمالية والتجارية الدولية دعماً للتنمية. وترد أحدث التطورات الأخرى المتعلقة بتعزيز عملية المتابعة الحكومية الدولية لتمويل التنمية في فرع عن "المثابرة على العمل".

* A/67/150.

** أعد هذا التقرير بالتشاور مع موظفين من المؤسسات الرئيسية صاحبة المصلحة المشاركة في عملية تمويل التنمية. غير أن المسؤولية عن محتواه تقع على عاتق الأمانة العامة للأمم المتحدة وحدها.



الرجاء إعادة استعمال الورق

270912 270912 12-47500 (A)



أولاً - تعبئة الموارد المالية المحلية من أجل التنمية

١ - يرتبط النمو الاقتصادي ارتباطاً وثيقاً بتعبئة الموارد المحلية. ومن ثم، فإن وتيرة الانتعاش الاقتصادي العالمي وتوازنه واستدامته، هي أمور ستؤثر تأثيراً هاماً على تعبئة الموارد المحلية في البلدان النامية. وقد تباطأ النمو العالمي بشكل ملحوظ في عام ٢٠١١ ويرجح أن يظل دون ما لديه من إمكانات في معظم المناطق في عام ٢٠١٢. ويتوقع أن ينمو الناتج الإجمالي العالمي بنسبة ٢,٥ في المائة في عام ٢٠١٢، بعد نمو بلغ ٢,٧ في المائة في عام ٢٠١١^(١). وفي عام ٢٠١٢، يتوقع أن تشهد البلدان النامية، التي تواجه ضعف الطلب الخارجي وعدم وضوح الرؤية المتزايد على الصعيد العالمي، تواضعاً ملحوظاً في معدل نموها تصل نسبته إلى ٥,٣ في المائة.

٢ - ولا تنفك معدلات البطالة المرتفعة تعرقل تعبئة الموارد المحلية. فلا يزال هناك عجز يقدر بنحو ٥٠ مليون فرصة عمل مقارنة بمستويات ما قبل الأزمة. ولا بد من اتخاذ تدابير منسقة للتصدي للنقص الحالي في فرص العمل ولتوفير العمالة لأكثر من ٨٠ مليون شخص يتوقع دخولهم سوق العمل في المستقبل القريب. وبوجه خاص، ارتفعت معدلات البطالة لدى الشباب في نحو ٨٠ في المائة من الاقتصادات المتقدمة وفي ثلثي الاقتصادات النامية^(٢). ولا يزال الكثير من العمال في البلدان النامية يواجه تحديات اجتماعية مثل البطالة، وتدني الأجور، وظروف العمل الصعبة، وعدم الاستفادة من أي شكل من أشكال الضمان الاجتماعي. وعلى المستوى العالمي، لم يتحقق تقدم كبير في القضاء على التمييز الجنساني في سوق العمل؛ فقد بلغت نسبة مشاركة النساء في قوة العمل ٥١ في المائة في عام ٢٠١٠ (٥٢ في المائة في عام ٢٠٠٢) بينما بلغت نسبة مشاركة الرجال ٧٧ في المائة (٧٨ في المائة في عام ٢٠٠٢).

٣ - وتتفاوت مدى استعادة معدلات الادخار والاستثمار التي كانت سائدة قبل الأزمة حسب فئات الدخل والمجموعات الإقليمية. فبعد أن انخفض متوسط معدل الادخار (إجمالي المدخرات/الناتج المحلي الإجمالي) في البلدان المنخفضة الدخل والمتوسطة الدخل ليبلغ ٢٩ في المائة في عام ٢٠٠٩، ارتفع منذ ذلك الحين ليبلغ ٣٠ في المائة. وفي عام ٢٠١٠، ارتفعت المدخرات المحلية ارتفاعاً ملحوظاً في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى (من ١٥,٥ في المائة في

(١) الحالة والتوقعات الاقتصادية في العالم لعام ٢٠١٢، النسخة المستكملة عن منتصف عام السنة (E/2012/72). ويورد تقرير صندوق النقد الدولي عن مستجدات آفاق الاقتصاد العالمي الصادر في ١٦ تموز/يوليه ٢٠١٢، توقعات نمو أعلى بقليل بالنسبة للبلدان النامية في عام ٢٠١٢ (٥,٦ في المائة).

(٢) International Labour Organization and International Institute for Labour Studies, *World of Work Report* (٢٠١٢). *Better Jobs for a Better Economy* (Geneva, 2012).

عام ٢٠٠٩ إلى ١٧,٣ في المائة في عام ٢٠١٠)، وانتعشت نسبياً في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي (من ١٩,٢ في المائة في عام ٢٠٠٩ إلى ٢٠,٨ في المائة في عام ٢٠١٠)، وظلت عند نسبة مرتفعة (٤٦,٤٤ في المائة) في شرق آسيا والمحيط الهادئ. وفي الوقت ذاته، بلغ إجمالي تكوين رأس المال^(٣) مستوياته التي كان عليها ما قبل الأزمة في البلدان المنخفضة الدخل والمتوسطة الدخل ليتجاوز نسبة ٢٩ في المائة بقليل في عام ٢٠١٠ بعد بلوغه نسبة ٢٨ في المائة في عام ٢٠٠٩^(٤). وقد كان أثر الأزمة أحف بكثير على البلدان النامية منه على بلدان منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، التي شهدت انخفاضا بلغ ٣ في المائة في عام ٢٠٠٩ وانتعاشا فاتراً في عام ٢٠١٠ بأقل من ١ في المائة (من ١٧,٣ في المائة إلى ١٨,١ في المائة).

٤ - وتوفر البيئات المحلية المواتية للنشاط الاقتصادي الخاص الأساس اللازم لتعبئة الاستثمار الخارجي والمحلي في آن واحد. وقد أحرز العديد من البلدان النامية تقدماً في هذا الصدد، ولا سيما في مجال الإصلاح القانوني والتنظيمي، وتحسين توفير المعلومات، إلى جانب العمل على تيسير مزاولة الأعمال التجارية. ففي أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، مثلاً، حيث لا تزال عملية إنشاء مشروع تجاري وتشغيله أكثر تكلفة وتعقيداً منها في أي جزء آخر من العالم، عمد ٣٦ بلداً من أصل ٤٦ إلى تحسين البيئة الإجرائية المنظمة للأعمال التجارية المحلية خلال الفترة الممتدة بين عامي ٢٠١٠ و ٢٠١١، وهو أعلى رقم على الإطلاق منذ عام ٢٠٠٥. وعلى الصعيد العالمي، شهدت الفترة الممتدة بين عامي ٢٠١٠ و ٢٠١١ قيام ١٢٥ اقتصاداً بتنفيذ ٢٤٥ إصلاحاً ييسر الإجراءات المنظمة للأعمال التجارية، أي بنسبة تفوق النسبة المسجلة في العام الماضي بواقع ١٣ في المائة^(٥).

٥ - وتبدو آثار الأزمة المالية والاقتصادية العالمية شديدة على إيرادات الضرائب. فقد تراجعت حصة الإيرادات الضريبية العالمية كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي تراجعاً ملحوظاً بين عامي ٢٠٠٧ و ٢٠٠٩ بأكثر من ٢ في المائة (من ١٥,٦ في المائة في عام ٢٠٠٧ إلى ١٣,٥ في المائة في عام ٢٠٠٩). وامتد هذا التراجع ليطال جميع فئات الدخل ولكنه كان كبيراً بشكل خاص في البلدان ذات الدخل المرتفع. ومن الأسباب الرئيسية لتراجع تلك الإيرادات، الآثار الضارة التي خلفتها الأزمة على النشاط الاقتصادي (والتي أثرت على

(٣) إجمالي تكوين رأس المال يمثل إجمالي الاستثمار المحلي.

(٤) World Bank, *World Development Indicators*, 2012, (Washington, D.C., 2012).

(٥) البنك الدولي، تقرير ممارسة أنشطة الأعمال لعام ٢٠١٢: ممارسة أنشطة الأعمال في عالم أكثر شفافية، (واشنطن العاصمة، ٢٠١٢).

مستويات العمالة ومبيعات السلع والخدمات، وما إلى ذلك)، والتطورات التي شهدتها التشريعات الضريبية (والتي أثرت على معدلات الضرائب وعلى القاعدة والحد الأدنى الضريبيين والإعفاءات الضريبية، وما إلى ذلك)^(٦). ومن شأن وضع نظم ضريبية حديثة منصفة وفعالة وأكثر تدرجا أن يساعد على زيادة إيرادات الضرائب والحد من الفوارق.

٦ - وشهد عمق القطاع المالي (المقاس بنسبة الأصول المصرفية إلى الناتج المحلي الإجمالي) نموا ملحوظا في معظم البلدان خلال العقد المنصرم، وذلك على الرغم مما تعرض له العديد من الاقتصادات (ولا سيما المتقدمة منها) من انتكاسات إبان الأزمة. ومع ذلك، فالواقع أن الائتمان المصرفي المقدم للقطاع الخاص قد تناقص من حيث قيمته النسبية في معظم البلدان المنخفضة الدخل^(٧). فعلى الرغم من أن المصارف تحظى بموارد أكبر في تلك البلدان، فإنها تتبع نهجا محافظا وتظل تُحجم عن إقراض القطاع الخاص. ولا تزال هناك عقبات ماثلة أمام تعبئة الموارد المحلية لأغراض الاستثمار الإنتاجي. ومن بين السبل الممكنة اتخاذها في هذا الشأن، تحقيق درجة أكبر من التنوع في القطاعات المصرفية المحلية، فضلا عن استخدام الأموال العامة، بما فيها الأموال المقدمة من الجهات المانحة، بغية تقديم المساعدة التقنية وبناء القدرات من أجل مساعدة المقترضين على إعداد مقترحات مشاريع مقبولة مصرفيا وتوفير تدابير ترمي إلى التخفيف من المخاطر على المستثمرين وتتخذ شكل تحسينات وضمائم ائتمانية.

٧ - أما الإدماج المالي، أي توسيع نطاق حصول الفئات السكانية الفقيرة والضعيفة والمؤسسات الصغيرة الحجم والمؤسسات المتوسطة الحجم على طائفة من الخدمات المالية، فهو يعود بالنفع على التنمية وعلى تعبئة الموارد المحلية. ويمثل هذا النهج التمويلي الشامل للجميع نهجا أعم من الائتمانات البالغة الصغر، فهو يشمل الادخار وخدمات الدفع والتأمين وخدمات أخرى مصممة خصيصا لتلبية احتياجات ذوي الدخل المنخفض من المقترضين والمدخرين^(٨). وتبين المؤشرات التي نُشرت مؤخرا أن وتيرة الإدماج المالي تزداد باطراد مع ازدياد الدخل. ذلك أن نسبة السكان في سن الخامسة عشرة وما فوقها ممن يملكون حسابا في مؤسسة مالية رسمية تبلغ ٢٤ في المائة في البلدان المنخفضة الدخل، و ٢٨ في المائة في بلدان الشريحة الدنيا من الدخل المتوسط، و ٥٧ في المائة في بلدان الشريحة العليا من الدخل المتوسط، و ٨٩ في المائة في البلدان المرتفعة الدخل. كذلك، ثمة أوجه تفاوت كبيرة بين

(٦) World Bank, *World Development Indicators 2011*, (Washington, D.C., 2011)

(٧) World Bank, *Financial structure dataset*, 2011

(٨) World Bank, *Global Financial Inclusion (Global Findex) database*, 2012

الجنسين. فعلى الصعيد العالمي، يفيد ٥٥ في المائة من الرجال بأنهم يملكون حساباً في مؤسسة مالية رسمية، بينما تبلغ نسبة النساء اللواتي يفتقدن بامتلاكهن حساباً في مؤسسة مالية رسمية ٤٧ في المائة فقط. وتزداد الفجوة الجنسانية اتساعاً في اقتصادات الشريحة الدنيا من الدخل المتوسط وكذلك في جنوب آسيا والشرق الأوسط وشمال أفريقيا^(٨). لذا، ينبغي أن تظل السياسات الرامية إلى النهوض بالإدماج المالي في صدارة جدول الأعمال الدولي.

٨ - ولا تزال تدفقات رؤوس الأموال غير المشروعة تستنزف ما لدى البلدان النامية من موارد هامة لتحقيق التنمية. واتفاقية الأمم المتحدة النموذجية للازدواج الضريبي بين البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية، التي قامت بتحديثها في عام ٢٠١١ لجنة الخبراء المعنية بالتعاون الدولي في المسائل الضريبية، تتضمن أحكاماً مهمة ترمي، من خلال تحسين تبادل المعلومات، إلى الحد من التهرب من الضرائب وتفاذي دفعها وهروب رؤوس الأموال عبر الحدود (المادة ٢٦). وعلاوة على ذلك، فإن تدفقات رؤوس الأموال غير المشروعة كثيراً ما ترتبط ارتباطاً وثيقاً بالفساد الواسع النطاق^(٩). لذا، فمن الضروري مواصلة مكافحة الفساد على جميع المستويات، بوسائل منها الصكوك القانونية الفعالة مثل اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، التي دخلت حيز النفاذ في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥ والتي تضم حالياً ١٦٠ طرفاً.

ثانياً - تعبئة الموارد الدولية من أجل التنمية: الاستثمار المباشر الأجنبي والتدفقات الخاصة الأخرى

٩ - تظهر تدفقات رؤوس الأموال الخاصة إلى البلدان النامية بؤادر عدم استقرار. فبعد ما أعقب الأزمة المالية والاقتصادية العالمية من انتعاش قوي، شهد صافي تدفقات رؤوس الأموال الخاصة إلى البلدان النامية هبوطاً خلال الجزء الأخير من عام ٢٠١١. ويعزى ذلك إلى تزايد المخاوف لدى المستثمرين في حافطات الأوراق المالية إزاء مدى قابلية المالية العامة في أوروبا للاستمرار، وهو ما أدى إلى نزوح عام لديهم إلى "الهروب إلى بر الأمان". وإجمالاً، يُقدَّر أن صافي تدفقات رؤوس الأموال الخاصة إلى البلدان النامية قد انخفض من ٤٤٧ بليون دولار في عام ٢٠١٠ إلى زهاء ٤٣٨ بليون دولار في عام ٢٠١١^(١٠). وفي الشهر الأول من عام ٢٠١٢، عاد فيما يبدو نوع من الاستقرار عندما خفَّ الحذر لدى المستثمرين مع تحسن التوقعات فيما يخص منطقة اليورو والاقتصاد العالمي عموماً. غير أن

(٩) Special Advocate of the Secretary-General for Inclusive Finance for Development, annual report to the Secretary-General, September 2011.

(١٠) الأمم المتحدة، مجموعة المعاهدات، المجلد ٢٣٤٩، الرقم ٤٢١٤٦.

التوقعات متباينة فيما يخص تدفقات رؤوس الأموال الخاصة إلى البلدان النامية على مدى الشهور المقبلة. فمن ناحية، يتوقع أن تحسن الأسس الاقتصادية في الاقتصادات الناشئة في ظل المشاكل الاقتصادية المستمرة في كثير من الاقتصادات المتقدمة النمو سوف تجتذب المستثمرين، ومن ناحية أخرى، ثمة إشارات تدل على هبوط اقتصادي في بعض الاقتصادات الناشئة الرائدة، وهو ما يمكن أن يؤدي، في ظل تجدد المخاوف إزاء الاقتصاد العالمي، إلى زيادة حادة في الإحجام عن المخاطرة في الأسواق المالية الدولية، ويفضي بالتالي إلى خروج كميات كبيرة من تدفقات رؤوس الأموال الخاصة من تلك الاقتصادات.

١٠ - ويظل الاستثمار المباشر الأجنبي أحد المكونات الرئيسية لتدفقات رؤوس الأموال الخاصة إلى البلدان النامية، ويقدر أنه بلغ نحو ٣٧٦ بليون دولار في عام ٢٠١١. ويتركز تدفق الاستثمار المباشر الأجنبي في بضعة بلدان نامية، وإن كانت هناك إشارات تدل على زيادة في توجهه إلى بلدان أخرى. وعلاوة على ذلك، فإن تدفقه يختلف اختلافا كبيرا من منطقة إلى أخرى. ذلك أن جُلَّ الاستثمار المباشر الأجنبي يوجّه إلى آسيا وأمريكا اللاتينية، بينما تظل نسبة تدفقه إلى أفريقيا محدودة رغم أنها أعلى مما كانت عليه خلال العقد المنصرم. وفي السنوات الأخيرة، أضحت البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية تضطلع بدور متزايد الأهمية في مجال الاستثمار المباشر الأجنبي الموظف في الخارج (إذ توجه تلك البلدان حصة كبيرة من استثماراتها إلى غيرها من البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية). غير أن حصة تلك البلدان في تدفقات الاستثمار المباشر الأجنبي العالمية تراجعت من ٣١ في المائة في عام ٢٠١٠ إلى ٢٦ في المائة في عام ٢٠١١. وشهدت تدفقات الاستثمار المباشر الأجنبي الخارجة من أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي تراجعا كبيرا نظرا إلى قيام فروع أجنبية تابعة لبعض شركاتها عبر الوطنية بدفع ما عليها من ديون إلى الشركات الأم في المنطقة. ومع ذلك، فإن المستويات الإجمالية لتدفقات الاستثمار المباشر الأجنبي من البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية تظل مرتفعة من المنظور التاريخي^(١١).

١١ - ولئن اتسم الاستثمار المباشر الأجنبي عادةً بالاستقرار أكثر من غيره من أنواع تدفقات رؤوس الأموال الخاصة إلى البلدان النامية، فإن ثمة مخاوف من أن تغير مكوناته، بسبب تحولها من أسهم إلى ديون، قد يؤدي إلى جعله أكثر عرضة للتقلب^(١٢). فعندما يكون

(١١) IMF, *World Economic Outlook* database, April 2012 edition

(١٢) United Nations Conference on Trade and Development (UNCTAD), *Global Investment Trends Monitor*, No.8 (24 January 2012)

القسط الأكبر من تلك الاستثمارات في شكل ديون مشتركة بين الشركات بدلا من كونه استثمارات مباشرة في مجالات غير مطروقة، تستطيع الشركة الأم استرداد تلك الديون في غضون مهلة قصيرة. وفي هذا الصدد، يقال إن نسبة تدفقات الاستثمار المباشر الأجنبي القصيرة الأجل والقابلة للتقلب قد زادت وإن النمو الذي شهدته تدفقات الاستثمار المباشر الأجنبي خلال العامين الماضيين حدث لغرض تحقيق مكاسب قصيرة الأجل. فعلى سبيل المثال، تستثمر الشركات أحيانا لأغراض المضاربة بعض ما تتلقاه من الشركة الأم من أموال في شكل ديون، ومن ثم يمكن سداد تلك الديون بسهولة. لذا، فإن النسبة المتزايدة من تدفقات الاستثمار المباشر الأجنبي القصيرة الأجل والمتقلبة يمكن أن تسفر بأسرع مما هو متوقع عن إيجاد بيئة اقتصادية ومالية يكتنفها عدم اليقين.

١٢ - وعلى الرغم من أن تدفقات حافظات الأوراق المالية إلى البلدان النامية عادت إلى سابق عهدها في مطلع هذه السنة، فمن المحتمل حدوث تباطؤ اقتصادي مجدداً. فمن شأن التطورات السلبية التي يمر بها الاقتصاد العالمي أن تؤثر على تدفقات الأسهم والسندات على حد سواء. وعلاوة على ذلك، قد تكون بعض الاقتصادات النامية معرضة أكثر من غيرها للتأثر بالأجواء السلبية السائدة في الأسواق، وذلك بسبب مخاوف تتصل بأمر منها على سبيل المثال تباطؤ معدلات النمو، وارتفاع العجزات المالية والخارجية، وفي بعض الحالات، عدم الاستقرار السياسي. ومما يزيد على تلك المخاوف، الطفرة التي سبق أن شهدتها تدفقات رؤوس الأموال إلى البلدان النامية بين عامي ٢٠٠٩ و ٢٠١١، التي يقال إنها أدت إلى زيادة حجم الأموال التي يحتلها "أموال مضاربة" في الأسواق الناشئة والتي يمكن أن تغادر تلك الأسواق بشكل مفاجئ. وعلاوة على ذلك، فإن الأموال التي تدفقت بقوة في أسواق ديون الشركات خلال السنوات الأخيرة صاحبها توسع سريع في رقعة الائتمان الخاص في بعض البلدان النامية، وهو ما يفاقم قابلية تلك البلدان للتأثر بأي تداير سريعة للحد من الاستدانة أو بأي تحول مفاجئ يطرأ على اتجاه تدفقات رأس المال^(١٣).

١٣ - وبالمثل، فإن الانتعاش التدريجي الذي شهده الإقراض المصرفي التجاري للبلدان النامية هو أيضا عرضة للهشاشة التي تتسم بها الظروف الاقتصادية والمالية. وتشير الأرقام الصادرة مؤخراً عن مصرف التسويات الدولية إلى أن الجزء الأخير من عام ٢٠١١ شهد انخفاضاً في عدد الشكاوى المتعلقة بمستحقات دولية على اقتصادات الأسواق الناشئة التي قدمتها

(١٣) World Investment Report 2011: Non-Equity Modes of International Production and Development (United Nations publication, Sales No. E.11.II.D.2).

مصارف موجودة في بلدان أخرى^(١٤). ولأن هذا الانخفاض هو الثاني من نوعه فقط في فترة ثلاث سنوات تقريبا، فرمما يكون مؤشرا على نزوع المصارف التجارية إلى الحد من الاستدانة ويحتمل أن يستمر في المستقبل القريب. ومع أنه يرجح أن يكون الأثر الناجم عن التدفقات المصرفية العابرة للحدود على أشده في الاقتصادات الناشئة في أوروبا وآسيا الوسطى، وهما المنطقتان المعرضتان بشكل مباشر أكثر من غيرهما لخطر المصارف الأوروبية المتأزمة^(١٥)، فإن هناك احتمالا، مع ذلك، بأن تصبح عملية الحد من الاستدانة عشوائية وتفضي إلى انخفاض في الائتمانات التي تقدمها تلك المؤسسات عموماً مما قد يؤثر على طائفة أكبر من البلدان النامية. وقد يحفز هذا التطور بدوره على خروج نسبة كبيرة من استثمارات حافظات الأوراق المالية من الاقتصادات الناشئة، ويؤثر بالتالي على استقرار عملاتها وأسواقها المالية. وقد يؤثر تشديد معايير الإقراض في المصارف الدولية أيضا على تمويل التجارة، الذي يشمل، في كثير من الحالات، نسبة كبيرة من الديون القصيرة الأجل. وثمة مؤشرات تدل على أن المصارف التجارية عمدت إلى تخفيض نسبة تعرضها لمخاطر تمويل التجارة و/أو إلى تقليص ما توفره من تمويل للأسواق الصغيرة. وثمة خطر يتمثل في أن أي تراجع حاد في الاقتصاد العالمي يمكن أن يؤدي إلى تجميد التمويل التجاري^(١٦).

١٤ - وأدى التقلب المتزايد في تدفقات رؤوس الأموال الخاصة وقابليتها للتأثر بالأجواء السائدة في السوق إلى تعزيز أهمية إفساح المجال اللازم للبلدان لكي تستخدم التدابير الكفيلة بإدارة تقلب تدفقات رؤوس الأموال القصيرة الأجل إدارةً فعالة. ومن بين أدوات السياسة العامة التي بوسع البلدان استخدامها لإدارة تدفقات رؤوس الأموال الدولية، سياسات الاقتصاد الكلي والتدابير التحوطية على مستوى الاقتصاد الكلي وسائر أشكال أنظمة حساب رأس المال، بما فيها الضوابط المفروضة على رؤوس الأموال. ويحظى تنظيم حسابات رأس المال ومناقشة الظروف المؤاتية لضمان فعاليته باهتمام متجدد. فخلال الأعوام القليلة الماضية، اتخذ عدد من البلدان النامية (بما فيها إندونيسيا والبرازيل وبيرو وتايلند وجمهورية كوريا) تدابير تنظيمية في مجال حسابات رأس المال ترمي إلى إدارة تدفقات رؤوس الأموال المتقلبة القصيرة الأجل. وتتوقف فعالية أنظمة حساب رأس المال في نهاية المطاف على الظروف الخاصة بكل بلد، بما في ذلك حالته الاقتصادية، وجوده إطاره التنظيمي، وهيكل

IMF, *Global Financial Stability Report: The Quest for Lasting Stability*, (Washington, D.C, April ١٤) (2012).

Bank for International Settlements, "International banking and financial market developments", (١٥) Quarterly Review (June 2012).

تدفقات رؤوس الأموال إليه وقابليتها للاستمرار، وتصميم تدابير إدارة تدفق رؤوس الأموال وتنفيذ تلك التدابير.

١٥ - ويقدر أن مجموع تحويلات المهاجرين المالية المسجلة رسمياً إلى البلدان النامية قد بلغ ٣٧٢ بليون دولار في عام ٢٠١١، وهو ما يمثل زيادة قدرها ١٢ في المائة من سنة لأخرى. وتأتي في طليعة البلدان النامية المتلقية لتلك التحويلات كل من الهند والصين والمكسيك والفلبين. وعلاوة على ذلك، فإن تلك التحويلات تشكل حصة أكبر في الناتج المحلي الإجمالي في البلدان الصغيرة والمنخفضة الدخل. فعلى سبيل المثال، في عام ٢٠١٠، بلغت نسبة تلك التحويلات ٣١ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي في طاجيكستان، و ٢٩ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي في ليسوتو، وأكثر من ٢٠ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي في عدد من البلدان الأخرى، منها مولدوفا ونيبال وساموا^(١٦). ونظراً لما تؤديه التحويلات المالية دور هام في اقتصادات عدد من البلدان النامية، من الأهمية بمكان أن تتعاون بلدان المنشأ والمقصد للحد، حيثما أمكن، من تكاليف المعاملات والتحويلات المالية، وأن تخفف القيود القانونية والمالية المفروضة على تحويلات المهاجرين المالية وسائر التدفقات المالية الواردة منهم.

ثالثاً - التجارة الدولية بوصفها محركاً للتنمية

١٦ - شهدت التجارة الدولية تقلباً ملحوظاً منذ بداية الأزمة المالية والاقتصادية العالمية، فبعد تراجع بنسبة ٩,٩ في المائة في عام ٢٠٠٩^(١٧)، اتسع نطاقها بنسبة ١٣,١ في المائة في عام ٢٠١٠. وفي عام ٢٠١١، شهدت الاقتصادات المرتفعة الدخل تباطؤاً ملحوظاً، حيث انخفض النمو في الناتج المحلي الإجمالي إلى النصف من ٣ في المائة في عام ٢٠١٠ إلى ١,٦ في المائة في عام ٢٠١١. وأفضى الانخفاض المناظر في الطلب العالمي إلى معدل نمو في التجارة العالمية خلال عام ٢٠١١ قدره ٦,٦ في المائة^(١٨). وفي عام ٢٠٠٩، انخفضت التجارة في البلدان النامية والبلدان الأعضاء في رابطة الدول المستقلة، (بنسبة ٧,٤ في المائة) مقارنة بالتجارة في الاقتصادات المتقدمة النمو (بنسبة ١٥,١ في المائة)، وانتعشت بسرعة أكبر^(١٨). ونتيجة لذلك، ارتفعت حصة هذه البلدان من الصادرات العالمية من ٣٠ في المائة في

(١٦) World Bank, *Global Economic Prospects: Uncertainties and Vulnerabilities* (January 2012)

(١٧) الحالة والتوقعات الاقتصادية في العالم ٢٠١٢ (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع A.12.II.C.2 - الجدول ١-١).

(١٨) WTO, "Trade growth to slow in 2012 after strong deceleration in 2011", *World Trade 2011, Prospects* for 2012, table 1, p. 5. Press release, PRESS/658/Rev.1 May 10 2012

عام ٢٠٠٨ إلى ٤٧ في المائة في عام ٢٠١١، على عكس الأزمات العالمية السابقة، حيث ثبت أن الاقتصادات النامية معرضة بصفة خاصة للصدمات الخارجية.

١٧ - وتم حالات عدم التيقن المرتبطة بأزمة الديون السيادية الأوروبية، فضلا عن تقلبات أسعار السلع الأساسية وعدم استقرار تدفقات رأس المال على إمكانية حدوث المزيد من التباطؤ في نمو التجارة في عام ٢٠١٢. وبالإضافة إلى ذلك، فعلى الرغم من تعهد أعضاء مجموعة العشرين بمقاومة التزعة الحمائية، والامتناع عن استحداث تدابير جديدة حتى عام ٢٠١٤، ووقف التدابير المتخذة، لم تتم إزالة إلا ١٨ في المائة فقط من جميع التدابير المعتمدة منذ بداية الأزمة^(١٩). ومن شأن اختتام جولة الدوحة للمفاوضات التجارية المتعددة الأطراف لمنظمة التجارة العالمية بنجاح مع التوصل إلى نتائج طموحة ومتوازنة وإيمائية المنحى أن يساعد على كبح جماح الاتجاهات الحمائية وكفالة الإسراع بخطى انتعاش الاقتصاد العالمي.

١٨ - وفي المؤتمر الوزاري الثامن لمنظمة التجارة العالمية، المعقود في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١، أقر الوزراء بأن المفاوضات التجارية المتعددة الأطراف وصلت إلى طريق مسدود، وأن هناك حاجة إلى مواصلة استكشاف جميع جوانب النهج المختلفة للتفاوض، بما يتماشى مع مبادئ الشمول والشفافية. وفي الآونة الأخيرة، تركزت المفاوضات في منظمة التجارة العالمية على إمكانية التوصل إلى نتائج مبكرة بشأن المسائل ذات الأهمية للبلدان النامية وأقل البلدان نمواً، من قبيل تيسير انضمام أقل البلدان نمواً، والتنفيذ الكامل لقرار منظمة التجارة العالمية لعام ٢٠٠٥ بإتاحة الوصول إلى الأسواق دون رسوم جمركية ودون حصص لأقل البلدان نمواً، وتفعيل إعفاءات الخدمات لأقل البلدان نمواً، وتوسيع نطاق تدابير المرونة التي يتيحها اتفاق الجوانب المتصلة بالتجارة من حقوق الملكية الفكرية، وإنهاء إعانات التصدير والتجارة، والدعم المحلي المشوه لإنتاج القطن في البلدان المتقدمة النمو.

١٩ - إلا أن العديد من المسائل التي ظهرت باعتبار مسائل هامة من أجل وجود نظام تجاري متعدد الأطراف أكثر توازناً وفعالية، لم تشكل جزءاً من خطة الدوحة، من قبيل إدارة سلاسل الإمداد العالمية وتقلب أسعار السلع الأساسية وجوانب تغير المناخ المتصلة بالتجارة. ويتعين تعزيز شفافية الأسواق للحد من التقلب المفرط للأسعار في أسواق السلع الأساسية، الذي يمكن أن يؤدي إلى آثار سلبية لا سيما في البلدان النامية التي تعتمد اعتماداً كبيراً على صادرات السلع الأساسية. وبالمثل، ينبغي اتخاذ تدابير للحد من المخاطر التي يتعرض لها الأمن الغذائي في البلدان المستوردة للأغذية. ويمكن تحقيق المزيد من المواءمة والاتساق بين زيادة

(١٩) WTO, "Report on G-20 trade measures", 31 May 2012.

عدد الاتفاقات التجارية الثنائية والإقليمية وبين النظام المتعدد الأطراف، ربما من خلال اتفاقات متعددة الأطراف تحت رعاية منظمة التجارة العالمية^(٢٠).

٢٠ - وعلى الرغم من أن حصة أقل البلدان نمواً في التجارة العالمية ارتفعت إلى ١٤,١ في المائة في عام ٢٠١١، يجب القيام بالمزيد من أجل تعزيز اندماجها في الاقتصاد العالمي. وبلغت قيمة حصة صادرات البلدان النامية وأقل البلدان نمواً المستوردة في أسواق البلدان المتقدمة النمو مع إعفائها من الرسوم الجمركية ٨٠ في المائة في عام ٢٠٠٤^(٢١)، وظلت عند هذا المستوى منذ ذلك الحين^(٢٢). وبغية تعزيز مشاركة أقل البلدان نمواً في التجارة العالمية، ينبغي أن تركز البلدان المتقدمة النمو على التنفيذ الكامل للالتزامات الواردة في قرار منظمة التجارة العالمية لعام ٢٠٠٥ بإتاحة إمكانية للوصول إلى الأسواق دون رسوم جمركية ودون حصص لمنتجات البلدان الأقل نمواً، مع تبسيط قواعد المنشأ، وتخفيض التكاليف الإدارية وإزالة الحواجز غير التعريفية التي تؤثر على صادرات أقل البلدان نمواً. واتسع نطاق التجارة فيما بين بلدان الجنوب بنسبة ٣٢ في المائة في عام ٢٠١٠، حيث استوعبت ٤٩ في المائة من صادرات البلدان النامية، مما يشير إلى إمكانية وجود أسواق نشطة أمام أقل البلدان نمواً، مما يشمل إتاحة إمكانية أكبر للوصول إلى الأسواق دون رسوم ودون حصص.

٢١ - وعلى الرغم من أن الوصول التفضيلي إلى الأسواق لا يزال عاملاً هاماً في القدرة التنافسية لمؤسسات البلدان النامية، فإن السياسات التجارية لم تعد كافية بسبب الطابع الحالي لنموذج الأعمال في سلاسل الإمداد العالمية. فالقدرة التنافسية في هذه السلاسل تحددها مجموعة كبيرة من العوامل، لا سيما نوعية السياسات التي تؤثر على بيئة الأعمال التجارية عموماً. وتواجه أقل البلدان نمواً وغيرها من البلدان المنخفضة الدخل صعوبات كبيرة في كثير من الأحيان، حيث يتطلب تنفيذ هذه السياسات قدراً كبيراً من الموارد غالباً ما لا يتوفر لديها^(٢٣). وبناء على ذلك، يلزم وجود سياسات وطنية لدعم الأعمال التجارية، فضلاً عن توفير حوافز لنقل واستيعاب التكنولوجيا، من أجل تمكين أقل البلدان نمواً والبلدان ذات الدخل المنخفض من المشاركة بمستويات أكبر من حيث القيمة المضافة، وبالتالي الإسهام بشكل أكبر في تنميتها.

(٢٠) IMF, "The WTO Doha trade round – unlocking the negotiations and beyond", November 2011.

(٢١) باستثناء الأسلحة والنفط.

(٢٢) تقرير فرقة العمل المعنية برصد الثغرات في تنفيذ الأهداف الإنمائية للألفية لعام ٢٠١٢ (مقرر إصداره).

(٢٣) Alessandro Nicita, and others, Global Supply Chains: Trade and Economic Policies for Developing Countries, Advance Unedited Version, Policy Issues in International Trade and Commodities Study Series, (UNCTAD, Geneva 2011).

٢٢ - ومبادرة المعونة لصالح التجارة هي إحدى الأدوات التي ينبغي تعزيزها لتحسين الهياكل الأساسية للتجارة وتنويع القدرة التصديرية ودعم زيادة المحتوى التكنولوجي في الصادرات. وبلغت الالتزامات المتعلقة بالمعونة لصالح التجارة ٤٥,٣ مليون دولار في عام ٢٠١٠، على الرغم من الصعوبات المالية والاقتصادية لدى العديد من البلدان الأعضاء في منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي. ويمثل هذا المبلغ زيادة أخرى قدرها ١٢ في المائة على مستويات عام ٢٠٠٩. ومع ذلك، فإن آفاق المعونة لصالح التجارة ستتأثر حتما باستمرار ضيق ميزانيات الحكومات في بلدان منظمة التعاون والتنمية، مما سيضغط بدوره على مستويات المعونة في السنوات المقبلة. وبلغت المعونة لصالح التجارة المقدمة إلى أقل البلدان نمواً ١٣,٧ بليون دولار في عام ٢٠١٠، بزيادة قدرها ١٤ في المائة على مستويات عام ٢٠٠٩. وتلقى أقل البلدان نمواً الآن ٣٠ في المائة من مجموع المعونة لصالح التجارة. ومع ذلك، بلغت المدفوعات ٩ بلايين دولار فقط.

٢٣ - ومن الضروري توسيع نطاق برامج تمويل التجارة القائمة لتصل إلى جميع البلدان المنخفضة الدخل، وضمان أن يقدم التمويل التجاري بتكلفة ميسورة. وقد استحدثت إطار بازل الثالث شروطاً إضافية مؤداها تصنيف التمويل التجاري بشكل فعلي ضمن الأصول التي تنطوي على مخاطر، رغم أن البيانات تشير إلى أن تمويل التجارة هو نشاط مالي مأمون ومنخفض الخطورة. وقد أثار كل من منظمة التجارة العالمية والبنك الدولي مع لجنة بازل مسألة "الآثار المحتملة غير المقصودة للأطر المالية لبازل فيما يتصل بقواعد الحيلة في المجال المالي على مدى توافر التمويل التجاري، وخاصة بالنسبة للبلدان المنخفضة الدخل"^(٢٤). وبناء على ذلك، استحدثت لجنة بازل بعض أوجه المرونة لمعالجة هذه المسائل، ولكن ما زالت انكشافات التمويل التجاري المرتبطة بذلك تعامل بالطريقة نفسها التي يعامل بها الإقراض، مما يؤثر تأثيراً سلبياً على الأعمال التجارية الصغيرة، والبلدان الصغيرة والمصارف الصغيرة، لا سيما في أفريقيا.

٢٤ - وتشكل الجوانب المتصلة بالتجارة من تغير المناخ إحدى القضايا الرئيسية للبلدان النامية. ويمكن أن يؤدي تخضير الاقتصاد العالمي إلى فتح أسواق جديدة وفرص تجارية لجميع البلدان، وهذا يمكن أن يوفر فرص عمل. وفي المناطق الريفية على وجه الخصوص، فإن الاقتصاد الأخضر، إلى جانب تكنولوجيات المعلومات والاتصالات، ينطوي على إمكانيات فريدة لربط الناس مع الأسواق العالمية؛ إلا أن هذا عادة ما يتطلب تحسين عمليات الإنتاج،

WTO, Press release, "Lamy outlines benefits of changes to Basel framework for trade finance", 26 (٢٤) October 2011.

والاستثمار في التكنولوجيا الجديدة وتحسين كفاءة الهياكل الأساسية التجارية، وغالبا ما يكون تنفيذ هذه الأمور أكثر تكلفة في البلدان النامية.

٢٥ - ومع ذلك، يمكن أن تحد بعض السياسات الرامية إلى دعم الاقتصاد الأخضر من إمكانية الوصول إلى الأسواق، وأن تشوه القدرة على المنافسة الدولية، وفي بعض الحالات، لا تتفق مع القواعد التجارية المتعددة الأطراف. وبناء على ذلك، ستكون هناك حاجة إلى فهم أفضل للقواعد والآثار المحتملة لسياسات الاقتصاد الأخضر.

رابعاً - زيادة التعاون المالي والتقني الدولي من أجل التنمية

٢٦ - في عام ٢٠١١، قدم أعضاء لجنة المساعدة الإنمائية في منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي مبلغ ١٣٣,٥ مليون دولار من المساعدة الإنمائية الرسمية الصافية، وهو ما يمثل ٠,٣١ في المائة من الدخل القومي الإجمالي لهذه البلدان مجتمعة. ويمثل هذا انخفاضاً قدره ٢,٧ في المائة بالمقارنة مع عام ٢٠١٠ وهو أول انخفاض في المساعدة الإنمائية الرسمية العالمية منذ عام ١٩٩٧، عدا السنوات الاستثنائية لتخفيف عبء الديون^(٢٥). ومن مجموع صافي المساعدة الإنمائية الرسمية، انخفضت المعونة المقدمة للمشاريع والبرامج الأساسية الثنائية (أي باستثناء منح تخفيف عبء الديون والمعونة الإنسانية) بنسبة ٤,٥ في المائة بالقيمة الحقيقية^(٢٦). وكان ثمة تخفيضات في ميزانيات المساعدة الإنمائية الرسمية لدى ١٦ من البلدان المانحة في لجنة المساعدة الإنمائية، بما في ذلك كبار المانحين من قبيل الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي وفرنسا والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية. وشهدت بلدان من قبيل إسبانيا وألمانيا وبلجيكا والنمسا واليابان واليونان، تخفيضات بأرقام ثنائية في المساعدة الإنمائية الرسمية لعام ٢٠١١. وبالتطلع إلى المستقبل، فإن طول أمد فترات الركود الاقتصادي لدى العديد من البلدان المانحة في لجنة المساعدة الإنمائية قد يزيد من تقليص ميزانيات المعونة، وربما يتزايد الضغط على الجهات المانحة الأخرى خلال السنوات المقبلة^(٢٧).

٢٧ - وأكدت الجهات المانحة مجددا التزامها بتقديم ما لا يقل عن ٠,١٥ إلى ٠,٢٠ في المائة من دخلها القومي الإجمالي في صورة معونة إلى أقل البلدان نمواً ضمن برنامج عمل

(٢٥) OECD, "Development: aid to developing countries falls because of global recession", 4 April 2012.

(٢٦) بيانات المساعدة الإنمائية الرسمية من الموقع الإلكتروني للجنة المساعدة الإنمائية - منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي.

(٢٧) OECD-Development Assistance Committee, "Outlook on aid: Survey on Donors' Forward Spending .Plans 2012-2015" preliminary findings.

اسطنبول لصالح أقل البلدان نموا للعدد ٢٠١١-٢٠١٢^(٢٨)، الذي اعتمد في مؤتمر الأمم المتحدة الرابع المعني بأقل البلدان نموا، الذي عقد في اسطنبول، في أيار/مايو ٢٠١١. ودعا البرنامج جميع المانحين إلى تحقيق هدف ٠,١٥ في المائة بحلول عام ٢٠١٥. إلا أنه لم يصل إلا تسعة مانحين حتى الآن إلى الهدف المتمثل في تخصيص ٠,١٥ في المائة. وعلاوة على ذلك، انخفضت المساعدة الإنمائية الرسمية المقدمة لأقل البلدان نموا بعد أن كانت قد وصلت إلى ٢٧,٧ بليون دولار في عام ٢٠١١، لتصبح أقل من ٩ في المائة تقريبا عما كانت عليه في عام ٢٠١٠. وبالمثل، فإن الالتزامات التي قطعت في قمة مجموعة الثمانية لعام ٢٠٠٥ في غلين إيغلز بزيادة المعونة المقدمة إلى أفريقيا بمبلغ ٢٥ بليون دولار لم تتحقق في سنة ٢٠١٠ المستهدفة. ومع أن المعونة الثنائية إلى بلدان أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى بلغت ٢٨ بليون دولار في عام ٢٠١١، وهو ما يمثل انخفاضا بنسبة ٠,٩ في المائة بالقيمة الحقيقية مقارنة مع عام ٢٠١٠، فقد زادت المعونة المقدمة إلى القارة الأفريقية ككل بنسبة ٠,٩ في المائة لتصل إلى ٣١,٤ بليون دولار، حيث قدمت الجهات المانحة المزيد من المعونة إلى شمال أفريقيا في أعقاب الاضطرابات السياسية في المنطقة.

٢٨ - وعقب أوجه النقص هذه، أعاد مجلس الاتحاد الأوروبي تأكيد التزامه بتحقيق جميع أهداف المعونة الإنمائية، ومنها تقديم بلدانه مجتمعة مساعدة إنمائية رسمية بنسبة ٠,٧ في المائة من دخلها القومي الإجمالي بحلول عام ٢٠١٥^(٢٩). وعلاوة على ذلك، أعاد الاتحاد الأوروبي تأكيد التزامه بالانساق في السياسات في مجال التنمية، وحدد أولوياته الاستراتيجية الرئيسية. وسيركز الاتحاد الأوروبي على الحوكمة والنمو المستدام والشامل للجميع باعتبارهما ركيزتين شاملتين للتعاون الإنمائي، وسيستبع نهجا أكثر تمايزا إزاء البلدان التي تختلف مستويات التنمية لديها، وسيركز على ثلاثة قطاعات على الأكثر لكل بلد. وسيتم تكييف عناصر المعونة ومستواها حسب الاحتياجات والقدرات، والآثر، والتقدم المحرز في التزامات البلدان بحقوق الإنسان والديمقراطية وسيادة القانون وسجلاتها في تلك الأمور، ووفقا للقادرة على إجراء الإصلاحات وعلى الوفاء باحتياجات الشعوب.

٢٩ - ودعا القادة في المؤتمر الرابع المعني بأقل البلدان نموا مجددا إلى تقديم الدعم للزراعة، إلى جانب بناء القدرات الإنتاجية في البلدان النامية. وتلقى القطاع مبلغ ٥,٤ بليون دولار، أي ما يعادل ٦,١ في المائة من المعونة المخصصة حسب القطاع في عام ٢٠١٠، بزيادة من

(٢٨) تقرير مؤتمر الأمم المتحدة الرابع المعني بأقل البلدان نموا، اسطنبول، تركيا، ٩-١٣ أيار/مايو ٢٠١١ (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع 11.II.A.1)، الفصل الثاني.

(٢٩) Council of the European Union, Council conclusions, "Increasing the impact of EU development policy: an agenda for change", 3166th meeting of the Foreign Affairs Council, Brussels, 14 May 2012

٥,١ في المائة في عام ٢٠٠٩. والمعونة الغذائية والأمن الغذائي هما فئة مستقلة من المساعدة بلغ مجموعها ١,٤ بليون دولار في عام ٢٠١٠. ووفقاً لتقرير دوفيل للمساءلة لمؤتمر قمة مجموعة الثمانية، تم التعهد بمبلغ ٢٢,٥ بليون دولار في المجموع لمبادرة لاكويلا، وسيركز جزء منها على التنمية الزراعية المستدامة. وأبرز التقرير أن ٢٢ في المائة قد تم بالفعل صرفها و ٢٦ في المائة هي في سبيلها للصرف بشكل ثابت، في أيار/مايو ٢٠١١^(٣٠).

٣٠ - وكان التقدم المحرز في تنفيذ إعلان باريس بشأن فعالية المعونة، المعزز في خطة عمل أكرا الموضوعية في عام ٢٠١٠، بطيئاً، حيث لم يتم الوفاء إلا بهدف واحد من أصل ثلاثة عشر هدفاً للقمة (تنسيق التعاون التقني). وقد أحرز بعض التقدم في فرادى المؤشرات، لا سيما تلك المتعلقة بالتزام البلدان المتلقية. وعلاوة على ذلك، أكدت النتائج التي جرى إطلاع منتدى التعاون الإنمائي عليها^(٣١)، أن مؤشر إنشاء آليات المساءلة المتبادلة هو حتى الآن المؤشر الذي أحرز فيه أقل قدر من التقدم، وأكدت كذلك على الاتجاه لزيادة التجزؤ في المعونة. ولذلك، ينبغي التنفيذ الكامل للدروس المستفادة من المنتدى الرابع الرفيع المستوى بشأن فعالية المعونة (٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر - ١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١، بوسان، جمهورية كوريا)، وتوصيات لجنة المساعدة الإنمائية بشأن الممارسات الجيدة لإعلان التبرعات. ويعكس تأييد شراكة بوسان للتعاون الإنمائي الفعال استعداد البلدان للتعامل مع التنمية بطريقة أكثر شمولاً. وفي وثيقة بوسان الختامية، اعترف القادة كذلك بأهمية عمليات الأمم المتحدة التكميلية، ودعوا منتدى التعاون الإنمائي إلى القيام بدور في التشاور بشأن تنفيذ الاتفاقات التي تم التوصل إليها في بوسان.

٣١ - وارتفع حجم التعاون فيما بين بلدان الجنوب بصورة حادة من ٨,٦ بلايين دولار، أو ٦,٩ في المائة من إجمالي تدفقات المعونة على الصعيد العالمي إلى ١٥ بليون دولار، في عام ٢٠٠٦، أو ٩,٥ في المائة في عام ٢٠٠٨، ويقدر أن يصل إلى ٢٠ بليون دولار في عام ٢٠١٠. وتأتي معظم الموارد في شكل برامج ثنائية لتمويل المشاريع. ويركز هذا الشكل من أشكال التعاون على السيادة الوطنية والمصالح المشتركة، وهو مدفوع بدوافع التضامن والشراكة بدلاً من التعاطف، إلا عند المساعدة في حالات الطوارئ، ويشمل مفهوماً أوسع نطاقاً لفعالية التنمية. وإحدى السمات المميزة للتعاون الإنمائي فيما بين بلدان الجنوب هي اتباع نهج متكامل يضم المعاملات التجارية والاستثمار والقروض مع الدعم الأحادي الاتجاه،

(٣٠) G8 Deauville Accountability Report, "G8 commitments on health and food security: state of delivery and results".

(٣١) استناداً إلى دراسات استقصائية في ١٠٥ بلدان أجرتها إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية/برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في عامي ٢٠١٠ و ٢٠١١ لصالح منتدى التعاون الإنمائي.

على سبيل المثال، في برامج المساعدة في مجالات التعليم والصحة والهياكل الأساسية، الذي يسترشد بتجارب النمو المحلية.

٣٢ - وتم إحراز تقدم في تشجيع آليات التمويل المبتكرة لجمع موارد إضافية من أجل التنمية. وتشير التقديرات إلى أن هذه الآليات قد نشأ عنها ما يتراوح بين ٣٧ بليون دولار إلى ٦٠ بليون دولار من المساعدة الإنمائية في الفترة ٢٠٠٢-٢٠١١ حسب الآلية التي تُعتبر من آليات التمويل المبتكرة (انظر A/66/334، الفقرة ٩). ولا توجد نظم إبلاغ موحدة لرصد التدفقات التي يتم جمعها عن طريق التمويل الابتكاري. وبعض هذه الآليات تعمل عادة على زيادة الاستخدام الفعال للمعونة بدلا من تعبئة موارد إضافية، من قبيل تركيز المساعدة الإنمائية الرسمية في البداية، مما قد يقلل من المساعدة الإنمائية الرسمية في المستقبل، على حساب الاحتياجات الإنمائية الأخرى. وتستخدم أيضا الموارد التي تم جمعها على هذا النحو في تمويل المنافع العامة العالمية على سبيل الأولوية، بدلا من الاحتياجات الإنمائية المحلية، وهذه الموارد ضئيلة جدا بالمقارنة بالتمويل الخارجي العام، حتى في أشد البلدان فقرا. وهناك بعض الدلائل على أن الصناديق الصحية العالمية استنزفت الموارد البشرية من الدوائر الصحية الوطنية وأدت إلى زيادة الأعباء الإدارية. وبالإضافة إلى ذلك، فإنها ربما تكون أسهمت في زيادة تجزؤ هيكل المعونة بإضافة جهات فاعلة وآليات تنفيذ جديدة. فعلى سبيل المثال، يمكن أن يؤدي التخصيص لأغراض محددة، كما يحدث في الصناديق الرأسية في القطاع الصحي، إلى الحد من حيز السياسات المحلية لاستخدام الموارد للأولويات المحددة على الصعيد الوطني، من قبيل تعزيز الخدمات الصحية المحلية^(٣٢).

٣٣ - وجرى اقتراح مجموعة من المصادر المبتكرة لتمويل التنمية يحتمل أن يكون حجمها كبيرا، ولكن لم يتفق عليها المجتمع الدولي، من أهمها فرض ضرائب على المعاملات المالية والمتعلقة بالعملات وانبعاثات غازات الدفيئة، فضلا عن إصدار حقوق السحب الخاصة لاستخدامها في أغراض التنمية. وينبغي موازنة أي موارد تُجمع من خلال آليات جديدة مع الاستراتيجيات والأولويات الإنمائية للبلدان المتلقية.

خامسا - الديون الخارجية

٣٤ - في الوقت الحاضر، أصبحت قابلية التأثر بالديون السيادية ظاهرة عالمية تهدد الانتعاش على الصعيد العالمي، حيث تشتد الضائقات في منطقة اليورو ومواطن الضعف في النظام المالي

(٣٢) انظر الأمم المتحدة، دراسة الحالة الاقتصادية والاجتماعية في العالم، ٢٠١٢: البحث عن تمويل جديد للتنمية (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع A.12.II.C.1).

العالمي. وهذه المرة، لا تنذر حالة الديون في الاقتصادات الناشئة والبلدان النامية بمشكلة عامة، مثلما كان الشأن في فترات سابقة اتسمت بثقل المديونية والعجز عن السداد وعدوى الديون، وإنما هي مشكلة تقع بؤرتها في بعض البلدان الأوروبية. وحتى الآن، بلغت عمليات إنقاذ القطاع العام للدول السيادية والمصارف في أزمة الديون هذه وفي أعقاب الأزمة المالية والاقتصادية العالمية مستويات مرتفعة بدرجة لم يسبق لها مثيل في التاريخ، مما فرض ضغطاً على الأموال العامة؛ ولكن النتائج تظل غير مؤكدة.

٣٥ - وزادت القيمة الدولارية لمجموع الدين الخارجي للبلدان النامية بنسبة ١١ في المائة بين عامي ٢٠١٠ و ٢٠١١: وفي بلدان الشريحة العليا من الدخل المتوسط، زاد مجموع رصيد الديون بنسبة ١٢ في المائة، أما في البلدان المنخفضة الدخل وبلدان الشريحة الدنيا من الدخل المتوسط، فقد زاد مجموع الديون الخارجية بنسبة ١٠ و ٨ في المائة، على التوالي. وفي عام ٢٠١١، سجلت نسبة خدمة الدين الخارجي إلى الصادرات، في مجموعها، زيادة طفيفة في البلدان النامية؛ وفي بلدان الشريحة الدنيا من الدخل المتوسط، زادت خدمة الدين بنسبة ٣٤ في المائة، بينما زادت الصادرات بنسبة ٢٠ في المائة فقط.

٣٦ - وفي البلدان المنخفضة الدخل، أفضت مبادرات تخفيف الديون، من خلال المبادرة المتعلقة بالبلدان الفقيرة المثقلة بالديون والمبادرة المتعددة الأطراف لتخفيف عبء الديون، إلى زيادة تخفيض نسبة خدمة الدين إلى الصادرات إلى ٤,٨ في المائة في عام ٢٠١١. ومن أصل ٣٩ بلداً مشمولاً بالمبادرة المتعلقة بالبلدان الفقيرة المثقلة بالديون، وصل ستة وثلاثون إلى نقطة اتخاذ القرار، ومن هؤلاء، وصل ٣٣ إلى نقطة الإنجاز، حيث شكلت المنح التي تلقتها هذه البلدان لتخفيف عبء الديون حوالي ٣٥ في المائة من ناتجها المحلي الإجمالي لعام ٢٠١٠. ومع ذلك، لا يزال يتعين تأمين المشاركة الكاملة من جانب جميع الدائنين، ولا سيما عدد من الدائنين المتعددي الأطراف الأصغر نطاقاً والدائنين الثنائيين والخواص غير الأعضاء في نادي باريس. وفي كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١، أضيف معيار "المديونية بنهاية عام ٢٠١٠" لتحديد الأهلية للمساعدة في إطار المبادرة المتعلقة بالبلدان الفقيرة المثقلة بالديون.

٣٧ - وبالرغم من أن نسب ديون البلدان النامية لا تنم عن وجود مشكلة عامة، لا تزال هناك مواطن ضعف في بعض المناطق والبلدان، ولا سيما منطقة البحر الكاريبي، التي كانت نسبة الدين العام الخارجي إلى الناتج المحلي الإجمالي في ثمانية من بلدانها أعلى من ٦٥ في المائة في عام ٢٠١١. وحتى ٣ أيار/مايو ٢٠١٢، صنّف اثنان من تلك البلدان الثمانية على أنّهما معرضان جداً لخطر المديونية الشديدة، وصنّفت خمسة على أنّ خطر تعرضها للمديونية

الشديدة متوسط^(٣٣). وهناك ثمانية بلدان ذات دخل منخفض تشملها المبادرة المتعلقة بالبلدان الفقيرة المثقلة بالديون والمبادرة المتعددة الأطراف لتخفيف عبء الديون وستة بلدان لا تشملها المبادرة الأولى هي أيضا معرضة جدا لخطر المديونية الشديدة. ومن البلدان الأربعة التي تعاني من المديونية الشديدة، هناك اثنان في المرحلة الفاصلة بين نقطة اتخاذ القرار ونقطة الإنجاز، وواحد في مرحلة ما قبل اتخاذ القرار وواحد غير مشمول بالمبادرة المتعلقة بالبلدان الفقيرة المثقلة بالديون.

٣٨ - وتظل الاقتصادات الناشئة والنامية، فضلا عن كثير من الاقتصادات المتقدمة النمو معرضة للخطر بسبب تداعيات أزمة منطقة اليورو، لذلك، فإن آفاق الاقتصاد العالمي باهتة. ومن المرجح أن تواصل أسعار الأغذية والسلع الأساسية إبداء درجة عالية من عدم الاستقرار. والزيادة في النقد المتداول في البلدان المتقدمة النمو، لا سيما في الولايات المتحدة الأمريكية ومنطقة اليورو، بسبب التيسير الكمي في السنوات الأخيرة، قد امتدت آثارها بقدر كبير إلى البلدان النامية التي شهدت تقلبا شديدا في تدفقات رأس المال وأسعار الصرف وأسعار الأصول على مدى العامين الماضيين^(٣٤).

٣٩ - وكان تراكم الاحتياطي هو أساس قدرة بلدان الشريحة العليا من الدخل المتوسط على اجتياز الأزمات الأخيرة. ولكن هذا النجاح يجب أن يُقَيَّم في ضوء الفرص الهامة التي جرى تفويتها نتيجة الاحتفاظ بمستويات عالية من الموارد في شكل احتياطي^(٣٥). ففي عام ٢٠١١، ارتفعت الاحتياطيات الدولية للبلدان النامية إلى مبلغ ١,١ تريليون دولار^(٣٦)، مما جعل مهلة العزل من العدوى تصل إلى ١٣,٦ أشهر من الواردات. وفي المقابل، فإن نمو الواردات في البلدان المنخفضة الدخل كان أسرع من تراكم الاحتياطي، وبالتالي انخفض الهامش التحوطي إلى ٣,٨ أشهر من الاحتياطيات في عام ٢٠١١. وفيما يخص البلدان النامية، بلغت النسبة المئوية للديون القصيرة الأجل، من الاحتياطيات، حوالي ٢٠ في المائة في عام ٢٠١١، وكانت أقل من ذلك في البلدان المنخفضة الدخل حيث بلغت ٩ في المائة. وللمحافظة على نسب ديون سيادية يمكن تحملها ودرء آثار المخاطر العالمية الوشيكة في النمو الاقتصادي، سيحتاج كثير من الاقتصادات الناشئة والنامية إلى ضمان أن تشكل سياسات

(٣٣) صندوق النقد الدولي List of low-income countries debt sustainability analyses for Poverty Reduction Growth Trust-eligible countries, as

(٣٤) صندوق النقد الدولي، آفاق الاقتصاد العالمي، الموجز التنفيذي، الصفحة '١٧'.

(٣٥) الأغلبية الساحقة من الاحتياطيات مستثمرة في سندات خزانة الولايات المتحدة وغيرها من الأوراق المالية السيادية المنخفضة العائد.

(٣٦) الحالة والتوقعات الاقتصادية في العالم، ٢٠١٢، الصفحة '١١'.

الاقتصاد الكلي جزءاً من إطار شفاف لمعاكسة الدورات الاقتصادية إلى جانب أنظمة معززة للحماية على مستوى الاقتصاد الكلي وحساب رأس المال بهدف التخفيف من أثر التقلب في أسعار السلع الأساسية وتدفقات رأس المال.

٤٠ - وثمة حاجة إلى موارد مالية كبيرة، بما في ذلك الاحتياطات القطرية، للحفاظ على الملاءة المالية ودعم السيولة مما يحول دون استنزاف النظام المالي واللجوء المفرط للديون السيادية. وفي الوضع الحالي، يقوم صندوق النقد الدولي تقريبا بدور ملاذ الإقراض الأخير لمواجهة مشاكل السيولة (لا إعسار)، وذلك في كثير من الأحيان بالتعاون مع المصارف الإنمائية المتعددة الأطراف وغيرها من الجهات الدائنة الرسمية. والأدوات الجديدة لصندوق النقد الدولي مثل التسهيلات الائتمانية المرنة والتسهيلات الائتمانية التحوطية جعلت الصندوق أشبه بملاذ أخير للإقراض. غير أن هذا الدور ينطوي على قدر من الصعوبة فالتمييز بين السيولة والملاءة، وإن كان واضحا من الناحية النظرية، غالبا ما يكون شديد الغموض في الممارسة العملية. وعلاوة على ذلك، لا يزال هناك شعور بالقلق من أن يؤدي دعم السيولة إلى مخاطر الالتزام الأخلاقي للجهات الدائنة والمدينة على حد سواء، حيث يقوم المدينون بإرجاء المدفوعات اللازمة، أملا في تحسن الظروف الاقتصادية ولا يقوم المقرضون بتسعير المخاطر على النحو الصحيح. وقد تؤجل المصارف الإقرار بالخسائر في ميزانيتها؛ لأن ضخ الأموال العامة يمكن أن يقلص بصورة مؤقتة حجم الأصول التي يتعين الإقرار بأنها أصول ضعيفة. وبالتالي فإن حجم هامش الأمان، أي شطب الديون السيادية للبلد المدين، يمكن أن يقل عما كان سيتحقق لولا ذلك.

٤١ - وتكشف الأزمة الحالية مرة أخرى التعقيدات التي يواجهها صندوق النقد الدولي عندما يفكر في الوقت المناسب للخروج من بلد ما حيث لا تزال القدرة على تحمل عبء الديون تشكل تحديا. وفي بعض الأحيان نظرا لعدم وجود بديل مقبول من حيث الخروج المنظم لا يبقى للصندوق من خيار سوى الاستمرار. وبالنسبة للحكومة المدينة، غالبا ما يكون غير مجد من الناحية السياسية الإعلان عن إعادة هيكلة ديونها، فالأفضل أن تكون ثمة حوافز للمخاطرة من أجل البقاء.

٤٢ - إن العمليات الملزمة قانونا لتجميد السداد يمكن أن تعطي القطاع الرسمي المحلي والدولي مجالا لإيجاد حل والحيلولة دون سعي الكثيرين إلى الخروج الذي يتسبب في أزمة تأجيل السداد و/أو الإسراع إلى التقاضي. ويمكن إدراج تدابير التجميد في عقود السندات

لتحديد الأحكام التعاقدية المتعلقة بعدم دفع الفوائد وتعليق المدفوعات^(٣٧). وهذا من شأنه أن يعطي الأولوية للاستقرار المالي ويجول دون الأحكام التقاطعية المتعلقة بالتخلف عن السداد أو التعجيل به ويجمع بين الدائنين. ومع ذلك، لم يتأكد بعد ما إذا كانت المهلة الزمنية المحددة فيما يتعلق بتجميد السداد تساعد في محاولة إعادة هيكلة الديون السيادية أو تعزله. وثمة خيار آخر هو اتباع نهج قانوني تترتب عليه إمكانية تعديل اتفاقية تأسيس صندوق النقد الدولي.

٤٣ - وينبغي أن يكون هدف البنيان المالي هو تحسين كفاءة أسواق رأس المال العالمية عن طريق الحد من الخسائر التي يواجهها الدائنون والجهات السيادية المقترضة والجهات الأخرى المتضررة من عدم اليقين الذي يكتنف سيناريوهات الدين المنطوية على احتمال تعطيل الاقتصاد. ويقوم صندوق النقد الدولي بدور حاسم بوصفه الملاذ الأخير للإقراض، ولكن عدم وجود إطار أفضل لإعادة هيكلة الديون السيادية في الوقت المناسب وبشكل منظم يحد من فعاليته في مساعدة أعضائه على تحقيق التوازن المعقول بين التمويل والتكيف. وبالتالي، تدعو الحاجة إلى إصلاح في الوقت المناسب للبنيان الخاص بإعادة هيكلة الديون^(٣٨).

سادسا - معالجة المسائل النظمية: تعزيز تماسك واتساق النظم النقدية والمالية والتجارية الدولية دعما للتنمية

٤٤ - واصل المجتمع الدولي جهوده الرامية إلى إصلاح النظام والبنيان النقديين والماليين الدوليين في المجالات الرئيسية لتنسيق سياسات الاقتصاد الكلي والتنظيم المالي والمراقبة المتعددة الأطراف والديون السيادية وشبكة الأمان المالي العالمية وهيكل الإدارة في مؤسسات بریتون وودز (انظر A/67/187). ويهدف الإصلاح إلى تحسين أداء النظام المالي والنقدي الدولي واستقراره ومرونته وتمكين المجتمع الدولي من التصدي للمخاطر العالمية بمزيد من الاتساق والفعالية والتعاون. ومع ذلك، لا تزال هناك أوجه قصور تنظيمية خطيرة تؤثر، من بين عوامل أخرى، على قدرة البلدان النامية على تعبئة الموارد من أجل التنمية. ومن المهم للغاية مواصلة وتعزيز الجهود الرامية إلى زيادة تماسك واتساق النظم النقدية والمالية والتجارية الدولية دعما للتنمية.

(٣٧) حاليا، تنص أحكام معظم عقود السندات السيادية على فترة سماح مدتها من ٣ أيام إلى ١٣ يوما لا يقصد منها تجميد السداد وإنما هي مهلة للعمل على حل أي صعوبات تقنية في سداد المدفوعات، وهي بالتأكيد لا تسهل إعادة الهيكلة.

(٣٨) تقرير اجتماع فريق الخبراء المعني بإعادة هيكلة الديون السيادية، متاح في الموقع التالي:

http://www.un.org/esa/ffd/msc/2012Egm_debt/index.htm

٤٥ - وتنسيق السياسات المالية والاقتصادية على الصعيد الدولي أمر بالغ الأهمية لضمان الاستقرار المالي العالمي. وفي أعقاب الأزمة العالمية، كان من أولويات مجموعة العشرين وضع إطار لتنسيق السياسات الاقتصادية. واعتمد قادة المجموعة في مؤتمر القمة الذي عقده في مدينة كان، بفرنسا، في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١١، خطة عمل كان للنمو وفرص العمل، التي تهدف إلى معالجة مواطن الضعف القصيرة الأجل في النظام المالي وتعزيز أسس النمو في الأجل المتوسط، وذلك بوسائل منها تصحيح أوضاع المالية العامة وتعزيز الطلب المحلي في البلدان التي تملك فائضا كبيرا في الحساب الجاري من أجل النهوض بإعادة التوازن العالمي. وبناء على هذه العملية، اعتمد قادة مجموعة العشرين في مؤتمر القمة الذي عقده في لوس كابوس، بالمكسيك، في حزيران/يونيه ٢٠١٢، خطة عمل لوس كابوس للنمو وفرص العمل. ولكن يرتأى أن المزيد من التعاون الدولي الشامل والحاسم ضروري للتصدي للتحديات المالية والاقتصادية الملحة^(٣٩).

٤٦ - وهناك حاجة إلى وضع إطار أقوى وأشمل لإدارة الاقتصاد العالمي؛ فقد ثبت أن الترتيبات المؤسسية الحالية غير كافية لمعالجة مجموعة من القضايا الإنمائية الملحة، منها الحد من الاختلالات الاقتصادية العالمية والعمل من أجل اتفاق تجاري متعدد الأطراف. ومن الضروري أن يصبح نظام إدارة الشؤون الاقتصادية العالمية أكثر فعالية وشفافية وشرعية. وينبغي أيضا النظر في تحسين إدماج الترتيبات الإقليمية في إطار الإدارة هذا (انظر A/66/506). وأقرت الجمعية العامة بضرورة اتباع نهج متعدد الأطراف يتسم بالشفافية والفعالية في مواجهة التحديات العالمية وأكدت من جديد الدور المركزي للأمم المتحدة في الجهود الجارية لإيجاد حلول مشتركة لهذه التحديات (انظر قرار الجمعية العامة ٩٤/٦٥ و ٢٥٦/٦٦).

٤٧ - وفي ضوء تراكم كميات كبيرة من احتياطات العملة الأجنبية لدى بعض البلدان النامية لأغراض منها التأمين الذاتي ضد الأزمات، كانت هناك اقتراحات بتعزيز دور حقوق السحب الخاصة لصندوق النقد الدولي في إطار نظام الاحتياطي العالمي. ولا تزال مسألة توسيع نطاق سلة عملات حقوق السحب الخاصة قيد النظر^(٤٠) وربما تفضي في نهاية المطاف إلى قبول حقوق السحب الخاصة على نطاق أوسع وتعزيز دورها كأصل من أصول الاحتياطات الدولية.

(٣٩) الحالة والتوقعات الاقتصادية في العالم، ٢٠١٢، النسخة المستكملة عن منتصف السنة (E/2012/72).

(٤٠) صندوق النقد الدولي "Criteria for broadening the SDR currency basket", 23 September 2011.

٤٨ - وقد اتخذت خطوات لزيادة تعزيز التنظيم والرقابة الماليين درءاً لمواطن الضعف التي كشفت عنها الأزمة المالية العالمية. وعلى المستوى الدولي، ينصب التركيز على تنفيذ إطار بازل الثالث، وتعزيز تنظيم المؤسسات المالية الكبيرة وتوسيع النطاق التنظيمي ليشمل نظام الظل المصرفي وبعض الابتكارات المالية. ويتوقف نجاح الإصلاح التنظيمي المالي الدولي على تنفيذ هذه السياسات في الوقت المناسب وعلى نحو شامل ومتسق. وعلاوة على ذلك، فإن التدابير في عدد من المجالات التنظيمية لا تزال جارية وتحتاج إلى مزيد من التفصيل. وقد أعربت الأسواق الناشئة والبلدان النامية عن القلق بشأن تعقيد إطار بازل الثالث الذي من شأنه أن يشكل تحديات لقدرة على تنفيذ اللوائح الجديدة ورصد التنفيذ ومعالجة الآثار غير المقصودة المحتملة على نظمها المالية^(٤١). وعلاوة على ذلك، ثمة قلق إزاء أثر القواعد الجديدة على التنمية، مثلاً فيما يتعلق بالآثار السلبية المحتملة لإطار بازل الثالث على تمويل التجارة.

٤٩ - وتواصلت الجهود الرامية إلى تعزيز قدرات المراقبة المتعددة الأطراف على تحديد المخاطر المحتملة على الاستقرار المالي والاقتصادي العالمي في الوقت المناسب وبطريقة شاملة. وكان من الأولويات في هذه العملية إيلاء مزيد من الأهمية للروابط العابرة للحدود والشاملة لعدة قطاعات. وقد اتخذ صندوق النقد الدولي عدداً من الخطوات لتعزيز جودة وتغطية أنشطة الرقابة التي يقوم بها، وذلك بوسائل منها التقارير الجديدة عن الآثار الخارجية. وأكدت هذه التقارير على أهمية القنوات المالية في نقل الصدمات المالية، وبالتالي على التأثير الإيجابي للسياسات التي تعالج الضغوط المالية^(٤٢). كما يتعاون الصندوق على نحو وثيق مع بلدان مجموعة العشرين في عملية التقييم المتبادل لما إذا كانت سياساتها المتبعة تدعم تحقيق نمو عالمي متوازن ومستدام. وبالإضافة إلى ذلك، جار العمل في الصندوق على زيادة إصلاح نهج المراقبة الذي يتبعه وتوسيع نطاقه، كما هو مقترح في استعراض عام ٢٠١١ من استعراضات المراقبة التي يجريها الصندوق كل ثلاث سنوات وفي خطة العمل ذات الصلة التي وضعها المدير العام للصندوق. ورحبت اللجنة الدولية للشؤون النقدية والمالية في اجتماعها المعقود في نيسان/أبريل ٢٠١٢، بالمبادرات الأخيرة المتعلقة بالمراقبة من جانب الصندوق واتفقت على أنه ينبغي تعزيز إطار المراقبة الحالي بقدر كبير^(٤٣).

(٤١) مجلس الاستقرار المالي "Identifying the effects of regulatory reforms on emerging market and developing economies: a review of potential unintended consequences", 19 June 2012.

(٤٢) صندوق النقد الدولي "Consolidated spillover report, implications from the analysis of the systemic-5"، تموز/يوليه ٢٠١١.

(٤٣) اللجنة الدولية للشؤون النقدية والمالية، بلاغ صادر عن الاجتماع الخامس والعشرين، ٢١ نيسان/أبريل ٢٠١٢.

٥٠ - إن التقلبات المالية الناشئة عن أزمة الديون السيادية، ولا سيما في منطقة اليورو، يمكن أن تنتشر إلى أجزاء أخرى من الاقتصاد العالمي وتتسبب في آفاق قائمة بالنسبة للبلدان النامية. وقد اتخذت عدة مبادرات في مجال السياسة العامة على الصعيدين الوطني والإقليمي لخفض الدين العام، ولكن نتائجها كانت متباينة. ومن المتوقع أن تفضي تدابير التقشف المالي إلى خفض العجز في الميزانية في بعض الاقتصادات المتقدمة؛ بيد أن تدابير التقشف المالي السابقة لأوانها يمكن أن تبطئ النمو الاقتصادي إلى درجة قد تُفاقم الديون العامة. وكتدبير هيكلي، يمكن زيادة تعزيز الاستقرار المالي الدولي عن طريق إنشاء آليات قانونية دولية من أجل تسهيل إعادة هيكلة الديون في حينها، وزيادة إيضاح القواعد التي ستتم بموجبها إعادة هيكلة الديون السيادية. وعلاوة على ذلك، فإن مواطن الضعف الحالية هزت مرة أخرى الثقة في وكالات تقدير الجدارة الائتمانية، التي تخضع لعدد من المبادرات التنظيمية قصد تحسينها من حيث الشفافية وتقييم المخاطر والرقابة.

٥١ - وفي ظل عدم الاستقرار المالي المستمر، اتخذت خطوات لتعزيز شبكة الأمان المالي العالمية. ففي عام ٢٠١٢، التزم عدد من البلدان بتقديم مبلغ إضافي قدره ٤٥٦ بليون دولار إلى صندوق النقد الدولي لغرض اتقاء الأزمات وحلها. كما واصل الصندوق إصلاح مرافق السيولة والإقراض الطارئ لديه، بوسائل منها الأخذ بخط التحوط والسيولة. وما برحت شبكة الأمان المالي العالمية تتطور في شكل هيكل متعدد المستويات، يشمل عناصر عالمية وإقليمية وثنائية. ولكن الحجم الكلي لشبكة الأمان الجماعية يبقى صغيراً بالمقارنة مع الاحتياطات التي تراكمت لدى المصارف المركزية الوطنية. ولذا، ينبغي أن تركز الجهود المبذولة لمواصلة تعزيز آليات الإقراض في أوقات الأزمات على تعزيز شبكة الأمان المالي على مختلف مستوياتها، وتوطيد تعاون الصندوق مع الترتيبات الإقليمية والمصارف المركزية الرئيسية وزيادة التنسيق بين مختلف هذه الآليات.

٥٢ - واتخذ كل من صندوق النقد الدولي والبنك الدولي خطوات هامة لتعزيز هياكلهما الإدارية وزيادة القوة التصويتية للأسواق الناشئة والبلدان النامية. وأقر الصندوق في عام ٢٠١٠ الإصلاحات المتعلقة بالحصص والإدارة، التي لن تدخل حيز النفاذ حتى يصدق على التغيير ثلاثة أحماس أعضاء الصندوق بنسبة ٨٥ في المائة من حقوق التصويت. وأكدت اللجنة الدولية للشؤون النقدية والمالية من جديد الحاجة الملحة لأن يبدأ نفاذ الإصلاحات بحلول الاجتماعات السنوية لعام ٢٠١٢^(٤٤) وبالإضافة إلى ذلك، سيجري بحلول كانون الثاني/يناير ٢٠١٣ استعراض شامل لصيغة الحصص الحالية في صندوق النقد الدولي.

وساعدت المرحلة الثانية من إصلاح الإدارة في مجموعة البنك الدولي^(٤٤)، التي أُقرت في نيسان/أبريل ٢٠١٠، في جعل البنك الدولي يتسم بقدر أكبر من الانفتاح والشفافية والمساءلة^(٤٥). ويظل من الأهداف الهامة زيادة القوة التصويتية للبلدان المنخفضة الدخل والبلدان المتوسطة الدخل وإجراء عملية اختيار القيادة العليا بطريقة مفتوحة وشفافة، على أساس الجدارة بغض النظر عن الجنسية ونوع الجنس. وفي هذا السياق، رحبت البلدان النامية بأن البنك الدولي شهد للمرة الأولى في تاريخه عملية مفتوحة لاختيار الرئيس^(٤٦).

سابعاً - المثابرة على العمل

٥٣ - عقدت الجمعية العامة حوارها الرفيع المستوى الخامس بشأن تمويل التنمية في ٧ و ٨ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١ في إطار الموضوع العام "توافق آراء مونتيري وإعلان الدوحة بشأن تمويل التنمية: حالة التنفيذ والمهام المقبلة". وتضمن هذا الحدث الذي استغرق يومين مجموعة من الجلسات العامة أدلى فيها وزراء ومسؤولون رفيعو المستوى ببيانات رسمية. وعُقدت في اليوم الثاني ثلاث موائد مستديرة تفاعلية لأصحاب المصلحة بشأن المواضيع التالية: (أ) "إصلاح النظام النقدي والمالي الدولي وآثاره على التنمية"؛ (ب) "أثر الأزمة المالية والاقتصادية العالمية على الاستثمار المباشر الأجنبي وغيره من التدفقات الخاصة والديون الخارجية والتجارة الدولية"؛ (ج) "دور التعاون الإنمائي المالي والتقني، بما في ذلك المصادر المبتكرة لتمويل التنمية، في حشد وتعبئة الموارد المالية المحلية والدولية من أجل التنمية". وأعقب اجتماعات المائدة المستديرة حوار تفاعلي غير رسمي بشأن "الصلة بين تمويل التنمية وتحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دولياً، بما فيها الأهداف الإنمائية للألفية". وكانت نتيجة الحوار موجزاً أعده رئيس الجمعية العامة (انظر A/66/678).

٥٤ - وعقد المجلس الاقتصادي والاجتماعي اجتماعه الخاص الرفيع المستوى مع مؤسسات بریتون وودز ومنظمة التجارة العالمية والأونكتاد يومي ١٢ و ١٣ آذار/مارس ٢٠١٢، في إطار الموضوع العام "الاتساق والتنسيق والتعاون في سياق تمويل التنمية". وأدلى الأمين العام للأمم المتحدة بكلمة في الاجتماع. وعقب جلسة عامة افتتاحية قصيرة أدلى فيها ببيانات موجزة كل من رئيس المجلس ورؤساء الهيئات الحكومية الدولية المعنية، تضمن الاجتماع مناقشات مواضيعية غير رسمية بشأن الموضوعين التاليين: (أ) "تعزيز النمو

(٤٤) أضيف في المرحلة الأولى مقعد في المجلس لأفريقيا، وتمت زيادة عنصر الأصوات الأساسية من مجموع القوة التصويتية.

(٤٥) لجنة التنمية، بلاغ صادر في ٢١ نيسان/أبريل ٢٠١٢.

(٤٦) فريق ال ٢٤، بلاغ صادر في ١٩ نيسان/أبريل ٢٠١٢.

الاقتصادي المطرد والشامل والمنصف وإيجاد فرص العمل، والاستثمار الإنتاجي والتجارة“؛ (ب) ”تمويل التنمية المستدامة“. وترد نتائج الاجتماع في الموجز الذي أعده رئيس المجلس (انظر A/67/81-E/2012/62).

٥٥ - وفي ١٧ و ١٨ أيار/مايو ٢٠١٢، قام رئيس الجمعية العامة والأمين العام معا بعقد مناقشة مواضيعية رفيعة المستوى بشأن ”حالة الاقتصاد والمالية في العالم في عام ٢٠١٢“ وذلك لاستكشاف السبل الكفيلة بتحسين الحالة الاقتصادية والمالية العالمية العامة، ولمناقشة أثرها على الجهود الإنمائية والعمليات الاجتماعية. وحضر هذه المناسبة العديد من رؤساء الدول والحكومات والوزراء المسؤولين عن الشؤون الخارجية والمالية والتنمية الاقتصادية وكبار المسؤولين في الوكالات الدولية ذات الصلة ومصارف التنمية الإقليمية، فضلا عن ممثلي المجتمع المدني وقطاع الأعمال التجارية والأوساط الأكاديمية. وتضمن الحدث الذي دام يومين عقد جلسات عامة وأربعة اجتماعات مائدة مستديرة حول المواضيع التالية: (أ) ”مكافحة البطالة وإيجاد فرص العمل، ولا سيما للنساء والشباب والتصدي للفقر“؛ (ب) ”الحد من شدة التأثير بالمديونية وإدارة التضخم/الانكماش“؛ (ج) ”الحد من تقلبات أسعار السلع الأساسية، وزيادة الإنتاج والتجارة والاستثمار“؛ (د) ”زيادة الاستقرار وإمكانية التنبؤ والشفافية في القطاع المالي“. وسلطت رسالة مشتركة مؤرخة ٢٢ حزيران/يونيه ٢٠١٢ موجهة من رئيس الجمعية العامة والأمين العام الضوء على الرسائل الرئيسية وتضمنت في مرفقها موجزا كاملا للمناقشات.

٥٦ - وفي الوثيقة الختامية المعنونة ”المستقبل الذي نصبو إليه“، أقر قادة العالم المجتمعون في مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة، المعقود في ريو دي جانيرو، بالبرازيل، من ٢٠ إلى ٢٢ حزيران/يونيه ٢٠١٢، بالحاجة إلى تعبئة قدر كبير من الموارد من مصادر متنوعة وإلى الاستخدام الفعال للتمويل من أجل تقديم الدعم للبلدان النامية في جهودها الرامية إلى تعزيز التنمية المستدامة. واتفق المؤتمر على إرساء عملية حكومية دولية تحت رعاية الجمعية العامة لتقييم فعالية احتياجات التمويل والنظر في مدى فعالية الصكوك والأطر القائمة وتقييم المبادرات الإضافية، وذلك بهدف إعداد استراتيجية فعالة لتمويل التنمية المستدامة. وستتولى تنفيذ هذه العملية لجنة حكومية دولية تتألف من ٣٠ خبيرا ترشحهم المجموعات الإقليمية مع مراعاة التمثيل الجغرافي العادل، على أن تحتتم أعمالها بحلول عام ٢٠١٤ (انظر قرار الجمعية العامة ٦٦/٢٨٨، المرفق، الفقرات ٢٥٤-٢٥٧).

٥٧ - وفي دورة المجلس الاقتصادي والاجتماعي الموضوعية لعام ٢٠١٢، أدرجت في إطار البند ٦ (أ) من جدول الأعمال المعنون ”متابعة المؤتمر الدولي لتمويل التنمية“ حلقة نقاش

بشأن موضوع "الآليات المبتكرة لتمويل التنمية". واعتمد المجلس كذلك مشروع قرار (E/2012/L.26) يتضمن عددا من الأحكام الرامية إلى تعزيز عملية متابعة تمويل التنمية. وعلى وجه الخصوص، أشار المجلس إلى الفقرات ٢٥٥ و ٢٥٦ و ٢٥٧ من الوثيقة الختامية لمؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة وشدد، في هذا الصدد، على ضرورة تعزيز الاتساق والتنسيق وتجنب ازدواج الجهود فيما يتعلق بعملية متابعة تمويل التنمية. وعلاوة على ذلك، أشار المجلس إلى أن الجمعية العامة كانت قد قررت أن تستعرض طرائق عملية متابعة تمويل التنمية وأن تنظر في الحاجة إلى عقد مؤتمر متابعة لتمويل التنمية بحلول عام ٢٠١٣. ويرد مزيد من المعلومات في العنوان التالي: www.un.org/esa/ffd.